مَحَلِّيَّة

منبر المجتمع المدني والقيادات المحلية

دور المبادرات المحلية والاحزاب في المصالحة والعدالة

للاستاذ/باسم الحاج

السكرتير الاول للحزب الاشتراكي اليمني بمحافظة تعز

محلية Mahlia

@Mahlia_network

٧٧٢٥٥٣٢٥٥

مقدمة:

تم تقديم هذه الورقة ضمن جلسة قامت بها مؤسسة اطار للتنمية الاجتماعية ومؤسسة رصد لحقوق الانسان عبر منصة محلية بعنوان حقوق الانسان والمساءلة عن التعذيب في اتفاقيات السلام وتبادل الاسرى في اليمن ، حضرها ٣٣ شخصا من مؤسسات ومنظمات محلية مختلفة وكان المتحدثين ٤ اشخاص وفي الحقيقية كان من ضحايا هذه الحرب تآكل العمل السياسي وتراجعه لصالح صعود القوى المسلحة والقوى المولدة لانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، وهنا سأتحدث عن تجربة محلية حزبية تحديدا، أو حول دور الأحزاب بمحافظة تعز في عملية صنع السلام، وهي تجربة المصالحة والسلم الاجتماعي بمحافظة تعز وبالطبع على إثر الأحداث في تعز، أحداث الحجرية تحديدا، ونظرا للاقتتال البيني بين المكونات العسكرية المنضوية في إطار الشرعية، وما ترتب على هذا الصدام من ضحايا كان مسرح عملياته منطقة الحجرية، لكن أثره كان على مستوى المحافظة، وفي نفس الوقت ما حدث أيضا من أحداث في المدينة القديمة في إطار أيضا المكونات العسكرية، ونظرا لظاهرة المخفيين قسرا والاعتقال خارج القانون وتواجد الجماعات المسلحة في المنشآت العامة والخاصة والاعتداء على الموارد، وهي طبعا إحدى المحفزات الرئيسية للصراع بين المكونات العسكرية

اهم الأنشطة الذي قام بها الحزب:

ونظرا لهذه الأوضاع وما يترتب عليها من انتهاكات لحقوق الانسان، بالإضافة لوجود هواجس قلق بين المكونات العسكرية خلال الفترة السابقة في مناطق الساحل الغربي والمدينة، بادرنا في منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمحافظة تعز وأطلقنا على إثر أحداث الحجرية مبادرة لتطبيع الأوضاع في ٩/ ٩/ ٢٠٢٠، وخضنا حوارات مع الأحزاب ومع المكونات العسكرية المتصارعة وتوصلنا إلى تسويات تهدئة والحد من تنامي آثار هذا الصراع. ومبادرتنا كانت تنطلق من إعادة سيادة القانون وتحييد المكونات العسكرية عن التدخل في الموارد والحد من التجاذبات السياسية والإقليمية داخل المكونات العسكرية التي تنعكس سلبا على المواطنين البسطاء.

ثم على إثر التهدئة أطلقنا مبادرة أخرى متطورة في ١٧ نوفمبر ٢٠٢١، للمصالحة والسلم الأهلي. هذه المبادرة تحمل حزمة من المعالجات للاختلالات الموجودة في المؤسسة الأمنية والعسكرية وتحييده عن التدخل في الموارد، لصالح تحويل هذه الموارد للجانب الخدمي إلى جانب إخلاء المنشآت العامة والخاصة من التواجد العسكري والأمني، خصوصا وأن هذا يؤدي إلى تعثر أو تعطل الكثير من مصالح المواطنين المتعلقة بالصحة والتعليم... الخ في ظل السيطرة على هذه الموارد والمنشآت.

إلى جانب أيضا تطبيع الأوضاع مع الساحل وبسط نفوذ السلطة المحلية في المحافظة وفتح طريق المخا تعز، الذي فتح مؤخرا وكان هذا نتيجة لجهود تطبيع بذلت وزيارات ابتدأناها نحن في الاشتراكي والناصري مع الساحل الغربي وخضنا حوارات مكثفة أيضا مع القوى السياسية والعسكرية المتواجدة هنا في مدينة تعز.

على إثر هذه المبادرة والحوارات التي استمدت التأييد من الأحزاب ابتداء من الناصري ثم من احزاب أخرى، تمخض عن هذه الجهود تشكيل لجنة مصالحة وسلم اجتماعي وتطور تشكيلها. ووقفنا أمام خمس قضايا رئيسية ذات صلة مباشرة بحقوق الإنسان.

الأولى إنهاء نتائج وأضرار ما حدث في الحجرية، على اساس احترام حقوق الإنسان وعلى أساس وضع تدابير ومعالجات جادة تمنع تكرار العنف والاقتتال البيني في إطار المكونات العسكرية بما يؤدي إلى تحييد تدخل المؤسسة العسكرية والأمنية في الموارد، على اعتبار أن الموارد واحدة من المحفزات للصراع.

توصلنا إلى تقرير يتضمن معالجات حقيقية وجادة، ونستطيع القول انها تنطلق من أرضية مفاهيم وثقافة المصالحة والعدالة الانتقالية الى حد ما، ومن خصوصية وضعنا في تعز والوضع الوطني بشكل عام في اليمن.

وهذا التقرير وضع أمام رئاسة الجمهورية وناقشناه مع الرئيس ومحافظ المحافظة والجهات العدلية في المحافظة (محكمة الاستئناف وغيره)، مع رئاسة البرلمان والحكومة وكل الجهات العدلية والرسمية وقفت أمام هذا التقرير، ونحن بصدد تنفيذ مضامينه، وسيكون لهذا التقرير والمعالجات معنى إذا ما تم الأخذ بالتوصيات التي تتضمن تدابير وإصلاحات مؤسسية ومعالجات حقيقية تضمنها التقرير للمؤسسة الأمنية والعسكرية.
أيضا إلى جانب هذه المعالجات، استمرار جهود التطبيع مع قوات الساحل وهذه الطريق التي فتحت مؤخرا وحركة التنقل التي أصبحت ميسرة والتي كان فيها صعوبة في التنقل بين مناطق الساحل ومديريات مدينة تعز.
أيضا خضنا نقاش، مؤخرا، مع هيئة التصالح والتشاور الوطني التي شكلت بعد مشاورات الرياض وناقشنا مع رئيس الهيئة ونوابه ما نقوم به في تعز ووضعهم أمام إحدى القضايا ذات الصلة بالجنوب وهي قضية إزالة العقبات أمام شق طريق تعز - الزريقة الشام - لحج - عدن، كون هذه الطريقة أكثر أمان وأكثر إنسانية.

وناقشنا أيضا معهم تجنيب المواطنين ويلات الصراعات العسكرية التي تتم بين الحين والآخر وتنعكس على المواطنين، وحملات التعبئة والتحريض والكراهية.. الخ التي تحصل بين الحين والحين على إثر الخلافات بين النخب العسكرية. ووجدنا تجاوب من رئيس هيئة التشاور ونوابه.
إذا لجنة المصالحة تعمل مقاربات فيما يخدم حق التنقل وتسهيل العبور في الطرقات وبسط نفوذ السلطة المحلية وطي ملفات ارتبطت بعنف دام كما حصل في الحجرية والمدينة القديمة.
أيضا هناك أربع قضايا نشتغل عليها بدرجة رئيسية وهي:

- قضية المخفيين قسرا.
- إخلاء المنشآت العامة والخاصة.
- والموارد المحفزة للصراع.
- الخطاب الديني والسياسي خصوصا وأن الخطاب الديني يتسيد عليه خطاب متطرف وعنيف ويخلق بيئة خصبة للقتل والتحريض ضد النشطاء والفاعلين. وبهذا السياق بذلنا في الحزب الاشتراكي جهودا، كلجنة مصالحة، في إيقاف معسكر ديني كان يعد لقيامه في مناطق الحجرية.

الحقيقة أن الحرب صادرت، والإقليم لعب دور سيئ لقتل، ما تبقى من نفس سياسي داخل هذه المحافظة ونحن نبذل جهودا كبيرة للدفاع عن العمل السياسي. لأن الدفاع عن العمل السياسي هو دفاع على أدوات السلام، خصوصا بعدما حدث هذا التراجع والتآكل الكبير للقوى الناعمة، وإضعاف فاعليتها وحضورها في العملية الوطنية بشكل عام.
مؤخرا، أو خلال هذا الشهر، سنكون قد انجزنا تقريرا بحثيا تم العمل عليه من عدد من الباحثين في إطار لجنة المصالحة على القضايا الأربع التي سبق وذكرتها، وستتحول هذه التوصيات المتضمنة في التقرير ضمن جدول أعمالنا خلال التسعة أشهر القادمة.
إذا أستطيع أن أقول إنه من خلال عملنا في هذه اللجنة استعدنا دور وفاعلية العمل السياسي في عملية بناء السلام.
انطلقنا كمبادرة محلية دون إملاءات خارجية في هذا العمل السياسي بما يخدم قضايا الناس ويعالج قضايا الفئات الاجتماعية والشعبية، بعيدا عن مبادرات السلام التي لا تقارب القضايا بشكل عميق أو تذهب لمعالجة مشاكل النخب السياسية أو العسكرية. نحن ذهبنا لمعالجة قضايا الناس وما يمس قضايا القاعدة الشعبية والاجتماعية.

وبهذا نكون قد ذهبنا أيضا إلى إعادة توجيه عمل عدد من المنظمات أو المؤسسات الدولية باتجاه الشراكة في قضايا السلام ذات الخلفية السياسية، لأن هناك العديد من المبادرات التي يدعمها المجتمع الدولي في اليمن، لكنها لا تذهب الى القضايا ذات الخلفية السياسية بشكل مباشر.
عندما أتى متدخلين ونحن نعمل خلال سنتين على الأقل بشكل طوعي، طلبنا منهم المساعدة اللوجستية والمؤسسية على أن يبقى العمل بطابعه الطوعي، خصوصا وأن نحن أحزاب سياسية نقف خلف هذه المبادرة.
وبهذا أستطيع أن أقول إننا نجحنا في إعادة توجيه مسار بعض المانحين في قضايا السلام والخوض معنا في قضايا ذات علاقة بالسياسة، ودفعنا أن تتشجع هذه المنظمات المانحة وتعمل بشكل مباشر مع الأحزاب بعد غياب أو تغييب مقصود حصل. حتى مكتب المبعوث الأممي ساهم في تغييب القوى السياسية والمدنية الفاعلة، لصالح تسيد قوى السلاح على حساب القوى الناعمة.
هذه باختصار خلفية وسياقات نشوء لجنة المصالحة ودور حزبنا الاشتراكي فيها مع بقية الأحزاب، وضمن السياق تحدثت عن أهمية هذه اللجنة كونها أيضا لأول مرة عبرها ننتقل من العمل السياسي الارتجالي إلى عمل أكثر مؤسسية وأكثر علمية، خصوصا ونحن بدأنا نستند على الأبحاث العلمية، ونستعين بفرق دعم فنية. وخلال التسعة أشهر القادمة سيكون معنا فريق أيضا من الخبراء في تخصصات مختلفة لها علاقة بقضايا المصالحة التي نشتغل عليها حاليا. وهذا للأسف ما اغفلته قوى المفاوضات.
أهم ما انجزناه، تقرير يتضمن معالجات مؤسسية وجادة في إطار منطقة الحجرية وانجزنا تقرير بحثي سيتم تحريره خلال هذا الشهر وتوصياته ستكون حاكمة وناظمة لعملنا خلال التسعة أشهر القادمة.
لدينا إطار مفاهيمي يوضح عمل اللجنة خصوصا أن هناك التباسات كثيرة حول عمل اللجنة وهناك من يراها بأنها تغطية للجناة، بينما لجنة المصالحة هي مصالحة مع النظام ومع القانون ومع سيادة الدولة ومنع لتكرار العنف وهي أيضا مصالحة مع التنمية وتجميع وحشد الطاقات لصالح السلام والتنمية.